الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس

ميدان العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

الشعبة :العلوم المالية و المحاسبية

التخصص :مالية مؤسسة

دور الاداء المالي الاستراتيجي للتنبؤ بتعثر او نجاح البنوك

دراسة حالة وكالة CPA بالوادي 2016-2017

من اعداد الطالبات :

- **بعطوط فاطمة الزهرة**
- **نغاق ايمان**
- **بن علي اسماء**
- **زغدي لينة**

تحت اشراف الاستاذ :

- **ريمي عقبة**

السنة الجامعية : 2018-2019

شكر وعرفان

الشكر لله أولاً وأخيراً ،نحمده حمداً كثيرا على توفيقه لنا في إتمام هذا العمل المتواضع وعلى كل النعم التي أنعمها علينا.

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأستاذنا الفاضل" :**ريمي عقبة** "الذي تفضل مشكوراً بقبول الإشراف على هذا العمل، والذي غمرنا بنبل أخلاقه ورحابة صدره وحسن توجيهه وإرشاده.

ولا يفوتنا في هذا المقام أن نتقدم بكامل الشكر والتقدير إلى جميع الأساتذة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة حمى لخضر بالوادي.

كما نتقدم كذلك بجزيل الشكر إلى السيد"**جوادي سفيان**"مدير مكتب الشؤون القانونية للقرض الشعبي الجزائري على حسن الاستقبال وتقديم المعلومات.

وفي الاخير نشكر جميع من وقف معنا لإنجاز هاذا العمل .

فاطمة,ايمان,اسماء, لينة

المحتويات	الصفحة
الشكر والعرفان	I
فهرس المحتويات	III
قائمة الجداول والأشكال	VI
قائمة الملاحق	VII
المقدمة	ب- ه
الفصل الأول :مدخل نظري حول الأداء المالي	2
تمهيد	2
المبحث الأول:الاداء المالي الاستراتيجي	3
المطلب الأول: ماهية الاداء المالي الاستراتيجي	3
المطلب الثاني :أهمية الأداء المالي الاستراتيجي	5
المطلب الثالث :مصادر الأداء والعوامل المؤثرة فيه	8
المبحث الثاني: التنبؤ في البنوك	9
المطلب الأول :ماهية التعثر المالي	16
المطلب الثاني :مراحل وأسباب التعثر المالي	17
المطلب الثالث :أهمية التنبؤ بالتعثر المالي	17

المبحث الثالث: بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي	17
المطلب الأول :نموذجALTMAN	18
المطلب الثاني :نموذجSHERROD1987	20
خلاصة الفصل	21
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية للقرض الشعبي الجزائري_ وكالة الوادي	22
تمهيد	22
المبحث الأول :تقديم عام للبنك	22
المطلب الأول:تعريف مكان التربص	24
المطلب الثاني:وظائف البنك CPA	26
المبحث الثاني :تصنيف القروض الممنوحة من طرف البنك	27
المطلب الأول :تصنيف القروض حسب القطاعات	29
المطلب الثاني :تصنيف القروض حسب نوع النشاط	32
المطلب الثالث :القروض المحصلة وغير المحصلة	34
خلاصة الفصل	35
الخاتمة	37
قائمة المراجع	39
الملاحق	41
الملخص	42

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
(1_1)	الفرق بين التعثر المالي والعسر المالي	11
(2_1)	الوزن النسبي لكل مؤشر فيما يخص نموذجSherrod	20
(1_2)	تصنيف القروض الممنوحة حسب القطاعات لسنة2016	27
(2_2)	تصنيف القروض الممنوحة حسب القطاعات لسنة2017	28
(3_2)	تصنيف القروض الممنوحة حسب نوع النشاط لسنة2016	30
(4_2)	تصنيف القروض الممنوحة حسب نوع النشاط لسنة2017	31
(5_2)	نسب القروض المحصلة وغير المحصلة حسب القطاعات لسنتي 2017_2016	32
(6_2)	نسب القروض المحصلة وغير المحصلة حسب نوع النشاط لسنتي 2017_2016	34

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
(1_1)	مراحل التعثر المالي	14
(1_2)	الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري وكالة الوادي	26
(2_2)	نسبة القروض الممنوحة من طرف البنك حسب القطاعات لسنة 2016	28
(3_2)	نسبة القروض الممنوحة من طرف البنك حسب القطاعات لسنة2017	29
(4_2)	نسبة القروض الممنوحة من طرف البنك حسب نوع النشاط لسنة 2016	31
(5_2)	نسبة القروض الممنوحة من طرف البنك حسب نوع النشاط لسنة 2017	32
(6_2)	نسبة القروض المحصلة وغير المحصلة حسب القطاعات لسنتي 2017_2016	32
(7_2)	نسبة القروض المحصلة وغير المحصلة حسب نوع النشاط لسنتي 2017_2016	33

قائمة الملاحق:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	**القروض الممنوحة من طرف وكالةCPA**	40

تمثل البنوك قطاعا مهما لما لها من دور رئيسي وكبير في دعم وتنشيط الاقتصاد الوطني وتطويره وزيادة فعاليته، باعتبار البنك مكان أكثر أمانا للمدخرين والمستثمرين عن طريق عمليات الايداع والافتراض التي تعد بمثابة الخدمة الأساسية التي يقدمها للعملاء والمستثمرين وهو المصدر الرئيسي لإراداته وفي نفس الوقت يعد المصدر الأول لربحيته وسيولته.

فالبنوك نشأت بفعل الحاجة لتسهيل المعاملات على أساس الأجل والثقة، حيث تنصب عملياتها على اقتراض الأموال للعملاء وباعتبار القرض موردا هاما لإيراداته لذلك فان اقدام البنك على منح القروض لمتعامل ما يتوقف على حصوله على ضمان مقابل تقديم القرض ومدى الثقة التي يظهرها العميل للبنك من خلال مركزه المالي.

لكن هناك مشاكل عديدة ظهرت خلال العقد الأخير حول عمليات الإقتراض وكيفية استرجاع هذه الأموال المقرضة، عند حلول أجل استحقاقها، مما يؤدي الى دخول البنك في مجال التعثر المالي.

ونتيجة لازدياد اهمية القوائم المالية للبنوك، نشأت وتطورت الحاجة الى المؤشرات المالية لاستخلاص المقاييس والعلاقات الهامة والمفيدة في اتخاذ القرارات وتقييم الوضع المالي للبنك وأدائه خلال فترة زمنية معنية ومن أبرز هذه الفوائد هو استخدامها للتنبؤ بالتعثر المالي للبنك وهو ما من من شأنه إعطاء تنبيه مبكر بدلائل التعثر لحماية البنك من الوقوع في الخسائر.

إشكالية الدراسة:

ومن هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية العامة للدراسة كمايلي:

الى أي مدى يمكن أن يساهم تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالتعثر المالي في البنوك ؟

التساؤلات الفرعية:

وحتى يتم الإجابة على هذه الإشكالية فقد اعتمدنا على وضع أسئلة فرعية:

1) هل توجد علاقة بين القروض المتعثرة والتعثر المالي للبنك؟
2) هل توجد علاقة بين تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالتعثر المالي للبنك؟

الفرضيات:

وللإجابة عن التساؤلات المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات وسنحاول تأكيدها أو نفيها من خلال عملنا هذا :

1) توجد علاقة بين القروض المتعثرة والتعثر المالي للبنك .
2) توجد علاقة بين تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالتعثر المالي للبنك.

منهج الدراسة :

تم استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي :وذلك خلال الجزء النظري الذي تم تكوينه من مختلف المراجع يعتبر الأسلوب الوصفي مناسبا لتقدير الحقائق بمختلف المفاهيم ذات الصلة بالموضوع كذلك من خلال واقع القروض المقدمة من طرف البنك في إطار دراسة حالة.

أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل أسبابنا في اختيار الموضوع فيما يلي:

- من خلال دراستنا الجامعية وبحكم ميولنا لدراسة مواضيع التحليل المالي، حاولنا الربط بين مواضيع التحليل المالي والتنبؤ بالتعثر المالي للبنوك.
- إهمال المسؤ ولين لجانب التحليل المالي فيما يتعلق بالتنبؤ بالتعثر واعتباره أمر ثانويا .

أهمية الد راسة :

تنبع أهمية الدراسة من خلال معرفة الخسائر والخطر المرتبط بتعثر البنوك وما لها من تأثير على الاقتصاد الوطني وعلى المتعاملين مع البنوك والمهتمين بوضع القطاع البنكي الذين يتضررون بتأثره ومن هذا المنطلق تجلت أهمية استخدام التحليل المالي للتنبؤ بتعثر البنوك.

أهداف الدراسة :

- التعرف على مدى اعتماد البنوك على تقييم الأداء المالي لتنبؤ بتعثر القروض.
- تحليل أدوات المؤشرات المالية المستخدمة في التنبؤ بالتعثر المالي للبنك .
- مدى قدرة وكفاءة المحللين الماليين في البنوك على التنبؤ باستخدام ادوات التحليل المالي.

❖ التعرف على المشاكل التي تعيق استخدام التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر ومحاولة وضع حلول لها.

صعوبات الدراسة:

من خلال الدراسة التي تم تقديمها يمكن ذكر الصعوبات التي واجهناها:

صعوبة الحصول على المعلومات اللازمة خاصةالميزانيات التي نستطيع من خلالها تقدير النماذج بشكل صحيح واتخاذ القرار السليم الخاص بالوضع الذي يكون عليه البنك في المستقبل.

صعوبة اتخاذ القرار بسبب عدم توفر النسب المالية الازمة.

الدراسات السابقة:

دراسة ماجستير عمر الطويل(2008) ، بعنوان ":مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر " دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة.

هدفت الدراسة الى التعرف على أن اعتماد المصارف التجارية الوطنية على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر واعتمدت دراسته على أداة الاستبيان قد توصل الى أن المصارف التجارية تعتمد على التحليل المالي بشكل كبير وذلك لاغراض معينة كتقييم أداء المصارف واتخاذ القرارات ، كما توصل الى إهمال المصارف في منح دورات تدريبية للموظفين لتطوير قدراتهم في مجال التنبؤ وعدم استخدامها لنماذج التنبؤ بالتعثرالمالي.

دراسة ماجستير سعاد بن طرية (2011) ، بعنوان " :استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية "دراسة حالة البنك الوطني الجزائري للفترة 2007_2009.

تهدف هذه الدراسة الى التعرف الى أي مدى تعتمد المؤسسات المصرفية على النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض، حيث اعتمدت هذه الدراسة على أسلوبين الأسلوب الأول الاستقصاء والأسلوب الثاني طريقة الانحدار المتدرج وتوصلت الى مايلي:

❖ البنك يعتمد على استخدام النسب المالية في اتخاذ القرار الائتماني.

❖ البنك لا يطبق النماذج الاحصائية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية.

❖ عمر المؤسسة و نسبة دو ا رن المخزون عاملان أساسيين لتنبؤ بتعثر القروض المصرفية.

هيكل الدراسة :

لانجاز الدراسة في الحدود المرسومة زمنيا ومكانيا، تم تقسيمها الى فصلين وفقا لما يلي:

الفصل الأول :مدخل نظري حول الأداء المالي من خلال ثلاثة مباحث :

يتناول المبحث الأول الأداءالمالي الاستراتيجي المبحث الثاني فيتضمن التنبؤ في البنوك أما المبحث الثالث فيتضمن استخدام بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي .

الفصل الثاني :دراسة تطبيقية للقرض الشعبي الجزائري وذلك من خلال مبحثين:

المبحث الأول تقديم عام للبنك أما المبحث الثاني فيتضمن تصنيف القروض الممنوحة من طرف البنك.

تمهيد:

يعتبر مفهوم الأداء عموما والأداء المالي خصوصا من أكثر المفاهيم الاقتصادية سعة وشمولا إذ ينطوي على العديد من المواضيع الجوهرية المتعلقة بنجاح أو فشل أي بنك لأنه يرتبط بجوانب مهمة من مسيرة حياته، والبنوك على اختلاف أنواعها وخاصة البنوك العمومية منها تعاني الكثير من النقائص في أدائها لذلك فإن مفهوم الأداء يعتبر من المواضيع التي حظيت باهتمام الباحثين بمختلف اتجاهاتهم الفكرية، أما من الناحية العملية فقد اهتمت جميع البنوك بهذا الموضوع ولقد سعت قديما وحديثا الى تحقيق أهدافها المتمثلة في الكفاءة والفعالية التي تمثل عنصرا هاما لاستمراريتها وتحقيق أرباحها.

إن عملية تقييم الأداء المالي تنعكس في مجموعة من المؤشرات التي تقيس مدى نجاح البنوك وتطورها، بحيث تعد هذه المؤشرات بمثابة معايير يمكن بواسطتها تقدير مدى تحقيق أهدافها، عند تحديد المؤشرات المناسبة للحكم على الأداء المالي.

وللإلمام بهذا الموضوع قسمنا هذا الفصل الى ثلاث مباحث كمايلي:

المبحث الأول :الاداء المالي الاستراتيجي

المبحث الثاني :التنبؤ في البنوك

المبحث الثالث:بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي .

المبحث الأول :الاداء المالي الاستراتيجي

يعتبر الأداء مفهوما جوهريا وهاما بالنسبة للبنوك التجارية، فمن خلاله يتم تحديد وتنظيم الاقتصاد وعلى الرغم من كثرة الدراسات والأبحاث التي تناولت الأداء وتقييمه إلا أنه لم يتوصل الى مفهوم محدد له وذلك لاختلاف المعايير والمقاييس التي تعتمد في دراسته وقياسه.

المطلب الأول :ماهية الاداء المالي الاستراتيجي

تطرقنا في هذا المطلب الى مفهوم الأداء وأنواعه

–التعريف : (1) مفهوم الأداء ينحدر من اللغة اللاتينية أين توجد كلمة Performance تعني انجاز العمل أو الكيفية التي تبلغ بها الأهداف [1].

–**التعريف** :(**2**)يعرفه لورينو بأنه ":الفرق بين القيمة المقدمة للسوق ومجموع القيم المستهلكة وهي تكاليف مختلفة والأنشطة فبعض الوحدات تعتبر مستهلكة للموارد وتسهم سلبيا في الأداء الكلي عن طريق بتكاليفها والأخرى تعتبر مراكز ربح وهي في الوقت نفسه مستهلكة للموارد ومصدر عوائد، تساهم بهامش من الأداء الكلي للبنوك[2] .

–**التعريف** (**3**) : A .Kharrakhem يعرفه بانه "الاداء على انه تادية عمل او انجاز نشاط او تنفيذ مهمة , بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول للاهداف المسطرة .[3]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا أن نستنتج تعريف شامل للأداء :الأداء هو قيام الفرد داخل البنك بالأنشطة والمهام التي تمكنه من الوصول الى النتائج بشكل ناجح لتحقيق الأهداف بكفاءة وفاعلية وفقا للموارد المتاحة.

1-علي شيتور، **مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013_2014,ص40

2- .ابراهيم محمد المحاسنة، **ادارة وتقييم الأداء الوظيفي**، دار جرير، البحرين، 2013 ، ص105

[3] -Hammadouche Ahmed, **Critères de mesure de performance des entreprises industrielles dans les P.V.D**, thèse de doctorat d'état, institut de science économique-université d'Alger (1992) p. 235.

المطلب الثاني :أهمية الأداء وأهدافه

تطرقنا في هذا المطلب الى أهمية الأداء وأهدافه.

الفرع الاول :أهمية الأداء

يعتبر الأداء من الموضوعات التي تحدد درجة تطور وتنظيم الاقتصاد، حيث من خلاله تتشكل الركائز المادية للمجتمع والتي تؤمن انطلاقة نحو الحضارة والرفاه الاجتماعي الذي يبني بالدرجة الأولى على أساس التراكمات المادية التي تحققها البلدان، والتي تنعكس مباشرة على تطور الدخل الوطني فيها ولهذا كان الاهتمام بقياس الأداء منذ القدم، فقد كان لفريدريك تايلور الفضل في الدراسة الدقيقة للحركات التي كان يؤديها العامل والتوقيت كل منها بقصد الوصول الى الوقت اللازم لادارة الآلة وإيقافها ولقد كان جوهر دراسة تايلور هي أن هناك مجموعة من تفاصيل الحركات تشترك فيها العمليات كغيرها بحيث اذا أمكن مشاهدة كل من هذه الحركات و دراسة الزمن المستغرق فمن الممكن اعتبار النتيجة وحدة فنية يستفاد منها.

نلاحظ مما سبق أن النظرة الى الأداء كانت تقتصر فقط على الزمن المستغرق للافراد والمعدات لتحديد معدلات الأداء ولكن سرعان ما تطوت تلك النظرة وفقا لتطورات المحيط[1].

[1] – عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية:قياس وتقييم**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2000– 2002 ص18.

ويمكن مناقشة الأداء من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية [1]:

– 1البعد النظري:

يمثل الأداء مركز الادارة الاستراتيجية ، حيث تحتوي جميع المنطلقات الادارية على مضامين ودلالات تخص الأداء سواء بشكل ضمني أو بشكل مباشر يرجع السبب في ذلك أن الأداء يمثل اختبار زمني للاستراتيجيات المتبعة من قبل الادارة.

– 2البعد التجريبي:

إن أهمية الأداء تظهر من خلال استخدام أغلب دراسات وبحوث الادارة الاستراتيجية لأداء اختبار الاستراتيجيات المختلفة والعمليات الناجمة عنها.

– 3البعد الاداري:

حيث تظهر الأهمية الادارية من خلال حجم الاهتمام الكبير والمميز من قبل ادارة البنوك بالأداءونتائجه والتحولات التي تجري فيها اعتمادا على نتائج الأداء.

الفرع الثاني :أهداف الأداء

يرى Fisher أنه إذا كانت الدراسات التي تم اجراءها على العاملين دقيقة بشكل كاف فيجب أن تكون البنوك قادرة على خلق الأجواء المتعلقة بالعاملين لتحسين أدائهم كما يلي[2]:

-خفض معدل التغيب .

-خفض التكاليف .

-ابتكار افكار تؤدي الى مستوى أعلى من الكفاءة.

-دعم العمل الجماعي والولاء للبنوك.

[1] سامح عبد المطلب عامر، **ادارة الأداء**، دار الفكر، عمان، 2011 ، ص1

[2] حنفي عبد الغفار، **تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009 ، ص117

المطلب الثالث :مصادر الأداء والعوامل المؤثرة فيه

تطرقنا في هذا المطلب الى مصادر الأداء والعوامل المؤثرة فيه

الفرع الأول :مصادر الأداء

تتكون البنوك من عدد من المكونات البشرية والمادية والمالية والتنظيمية وكلها تساهم في الأداء بدرجات متفاوتة دون أن ننسى ما للبيئة الخارجية من تأثير على أداء البنوك،حيث يمكن أن نقسم مصادر الأداء الى: [1]

– 1الأداء الظاهري:

يتمثل في الفرص التي توفرها البيئة الخارجية للبنوك والتي من خلال إد ا ركها واستغلالها لا تحقق البنوك الأداء، نذكر من هذه الفرص انفتاح أسواق جديدة واعدة، أسعار تنازل مغرية للمنافسين...

هذه الفرص مع أنه لا يمكن إسنادها للاداء الداخلي لأنه ليس للبنوك باكتشاف هذه الفرص واستغلالها.

– 2الأداء الذاتي:

يتمثل في أداء البنوك في مجموعها بفعل الجهود التي يبذلها القادة الاداريون والمرؤوسون في العمل واستغلال مواردها وهو ينتج من توليفة من أنواع الأداء التالية:

-**الأداء المالي** :يصف الأداء المالي مدى فعالية وكفاءة البنوك في تعبئة الموارد المالية وتوظيفها وتعتبر نسب التحليل المالي و مؤشرات التوازن المالي من ابرز مؤشرات الأداء المالي .

-**الأداء التجاري** :يصف فعالية وكفاءة الوظيفة التجا رية والتسويقية في تحقيق الأهداف والمبيعات ورضا الزبائن من أبرز مؤشراته:

-**الأداء التقني** :يتمثل في قدرة البنوك على استخدام واستعمال التجهيزات

[1] بمبا العيد، **مساهمة محاسبة التكاليف في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية علوم التسيير، جامعة بسكرة 2013_2014, ص 42

-**الأداء التمويني** :يتمثل في فعالية وكفاءة وظائف الشراء ، النقل، لتزويد البنك بالموارد الأولية والمعدات والتجهيزات .[2]

2- بمبا العيد ,نفس المرجع، ص 43

الفرع الثاني :العوامل المؤثرة في الأداء

هناك مجموعة من العوامل المؤثرة على الأداء، بعضها عوامل داخلية والبعض الاخر عوامل خارجية وتمثل هذه العوامل مجتمعة" قوة دافعة "كبيرة تحدد المسار الاستراتيجي للبنوك وهي [1]:

– 1العوامل السياسية:

–وجود سياسات حاكمة لأعمال البنوك.

–مدى ملائمة السياسات مع أعمال البنوك.

–طبيعة النظام السياسي للدولة.

– 2العوامل الاقتصادية:

–الموارد الاقتصادية للبنوك.

–العمالة والبطالة وأثرها على البنوك.

–النظام الاقتصادي للدولة وأثارها.

– 3العوامل الاجتماعية:

–مصالح وقضايا المجتمع.

–مستوى الأخلاق والقيم والسلوك العام.

–توجهات المجتمع ونمط حياته وطبيعة انسانيته.

– 4العوامل التكنولوجية:

–مدى المواكبة للتقدم التكنولوجي.

–أثر التقنية على أداء البنوك.

1-عادل عشي، **مرجع سابق**، ص20

المبحث الثاني :التنبؤ في البنوك

يحدث التعثر عندما يكون هناك عمليات للبنوك يتبعها تنازل عن الأصول لدائنيها ولما كان هذا التعثر يترتب عليه خسائر جسيمة للمتعاملين مع هذه البنوك وهكذا حتى برزت عدة محاولات لتطوير النماذج والأدوات التي من شأنها إعطاء تنبيه مبكر بدلائل التعثر لحماية المتعاملين منه.

المطلب الاول :ماهية التعثر المالي في البنوك

حاولنا ضبط المصطلحات ذات الصلة بالتعثر المالي نظرا لارتباط هذا المفهوم مع كل من العسر ،الفشل والإفلاس.

الفرع الأول :مفاهيم حول التعثر المالي

1-التعثر المالي:

يمكن إعطاء مجموعة من التعاريف المتعلقة به وهي كالتالي:

-**التعريف(1)**: التعثر هو عدم قدرة البنك على تلبية الطلب على النقود من قبل العملاء على المدى القصير ويولد ذلك المخاوف والذعر لدى اصحاب الودائع على أموالهم فيلجئون لسحب ودائعهم في وقت متقارب، مما يعكس عدم قدرة البنوك على تلبية حاجات جمهور المتعاملين من السيولة وأن عدم الاستعداد لهذه الظاهرة من البنك يؤدي الى التعثر المالي[1] .

-**التعريف (2)**:كما يعرف التعثر المالي أنه نقص العوائد أو توقفها وعدم القدرة على سداد الالتزامات في مواعيدها[2].

[1]- . دريد كامل ال شبيب، **ادارة البنوك المعاصرة**، ط.الأولى، دار المسيرة، عمان -الأردن، 2012 ، ص269

[2]http://www.amawi.info/wp 19 :16

2 –الفشل المالي:

هناك من يطلق هذا المصطلح على المرحلة التي تسبق لحظة إعلان الإفلاس، أي تلك المرحلة التي تتعرض فيها البنوك الى اضطربات مالية جد خطيرة تتمثل في عدم قدرتها على سداد التزاماتها تجاه الغير في تواريخ الاستحقاق وهو ما ينطبق على تعريفBradstreets &dum بأن الفشل يحدث عندما تكون هناك عمليات أو أعمال للبنوك يتبعها تنازل عن ممتلكات أو أصول لصالح الدائنين أو حدوث خسارة للدائنين بعد عمليات فاشلة أو عدم القدرة على استرجاع العقار المرهون[1].

وهنا يمكننا التمييز بين شكلين للفشل:

–**الفشل الاقتصادي**:هو الحالة التي لا تستطيع البنوك تحقيق عائد معقول أو معتدل على استثماراتها أو عندها يكون صافي راس المال سالب.

–**الفشل المالي** :في هذه الحالة لا تستطيع البنوك سداد التزاماتها للدائنين والوفاء بديونها المستحقة عليها[2] .

3–العسر المالي:

يمكن تعريفه بأنه عدم القدرة على سداد الالتزمات المالية التي استحقت أو تستحق في الاجل القصير.

ومن هنا يمكننا التفريق بين نوعين من العسر فنجد[3] :

–**العسر المالي الفني** :وهو عدم قدرة البنوك على سداد التزاماتها بالرغم من أن إجمالي أصولها أكبر من إجمالي خصومها.

العسر المالي الحقيقي :ويحدث في حالة عدم السداد بالإضافة الى صغر حجم موجداتها مقارنة بمطلوباتها.

---

[1] ريحان شريف وآخرون، **الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية –من التشخيص الى التنبؤ ثم العلاج**، مناهج التشخيص واستشراف المخاطر، ملتقى بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2012 ،ص4

[2] هلا بسام عبد الله الغصين، **استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات**، رسالة ماجستير، تخصص ادارة اعمال، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة غزة، فلسطين، 2004 ، ص22.

[3] صالح قريشي، **اختبار دور النسب المالية في التنبؤ بالتعثر المالي** ,مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص مالية مؤسسة، كلية علوم اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013 ، ص3.

4-الإفلاس المالي:

يشير المصطلح من الناحية القانونية الى حالة الإفلاس القضائي الذي تتعرض له البنوك كنتيجة لتوقفها عن سداد ديونها في مواعيدها بحيث يتم إشهار إفلاسها وذلك بحكم من المحكمة المختصة إقليميا[1] .

جدول رقم(1_1): الفرق بين التعثر المالي والعسر المالي

التعثر المالي	العسر المالي
-نقص العوائد	-التوقف الكلي على سداد التزماتها
-عدم قدرتها على سداد التزماتها.	-الافلاس و توقف النشاط.

المصدر :من اعداد الطالبات

الفرع الثاني :مظاهر التعثر المالي

من أهم ظواهر التعثر المبكر ما يلي [2]:

1-تباطؤ حركة الحساب الجاري للعميل الممول من طرف البنك وبصفة خاصة في جانب الإيداع حيث يعد هذا مؤشرا على أن هناك صعوبات مالية يوجهها العميل قد تكون ناجمة عن الاتي:

- ❖ صعوبة تصريف منتجات المشروع وانخفاض القدرة التسويقية سواء لانصراف المستهلك عن
- ❖ منتجاته لعدم تناسبها مع تطور وإشباع رغباته المتغيرة.
- ❖ انخفاض القدرة الانتاجية للمشروع أو وجود اعطال كبير في خطوط انتاجها نتيجة لعدم انتظار ورود الموارد الخام.
- ❖ انخفاض القدرة التحصيلية للمشروع المتعثر وانخفاض أرباحه فضلا عن عدم تناسبها مع مصاريف البيع.

[1] ريحان شريف وآخرون، **مرجع سابق**، ص4

[2] قدور هشام، **دور التحليل المالي في تصنيف البنوك للمؤسسات الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص مالية وحاكمية الشركات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة,2013_2014,ص41.

2-كثرة ارتداد الشيكات والكمبيالات المقدمة من جانب العميل للبنك سواء للتحصيل أو برسم الضمان والتي يعكسها الحساب الجاري.

3- ظهور مؤشرات سلبية كثيرة في القوائم المالية التي يقدمها المشروع سواء لتجديد التسهيلات أو وفقا لما قد يطلبه البنك لمتابعة موقف العميل الائتماني وقدرته التشغيلية وتستخدم هذه المؤشرات كبوادر تبين احتمال تعثر العميل.

المطلب الثاني :مراحل وأسباب التعثر المالي

تطرقنا في هذا المطلب الى مراحل وأسباب التعثر المالي

الفرع الأول :مراحل التعثر المالي

1-فترة النشوء :مما لا شك فيه أن الوضعية المالية تتدهور فجأة أو بصورة غير متوقعة وإنما تكون هناك بعض المؤشرات التي يمكن معالجتها من قبل الادارة مثل:

- ❖ التغيير في الطلب على المنتجات.
- ❖ التزايد المستمر في التكاليف غير المباشرة.
- ❖ تزايد المنافسة.

وغالبا ما تحدث خسائر في هذه المرحلة حيث يكون عائد الأصول أقل من النسب المعتادة ويفضل أن تكشف المشكلة، حيث إعادة التخطيط يكون أكثر فاعلية.

2-مرحلة التدفق النقدي المنخفض :ترتبط هذه المرحلة بعدم قدرة البنك على مقابلة التزماته الجارية ويكون بحاجة ماسة للنقدية وذلك على الرغم من امتلاكه لأصول مادية تزيد في قيمتها عن قيمة التزماته الإجمالية تجاه الغير والتي يعكسها جانب الخصوم في الميزانية بالإضافة الى امكانية تحقيق معدل مقبول من الربحية حيث تكمن المشكلة في هذه المرحلة في انخفاض السيولة بمعناه الفني وليس بمعناه المطلق ويمكن اللجوء الى اقتراض أموال كافية لمواجهة الاحتياجات النقدية الفورية[1]

[1]قدور هشام، **المرجع السابق**، ص42

3_ التدهور المالي(الاعسار المالي): يعرف (Gordan) الإعسار المالي بقوله "أن الانخفاض في القوة الارادية للوحدة سيحدث في نقطة ما و احتمال غير ضئيل أن الوحدة ستصبح غير قادرة على دفع نفقاتها وفي هذه الحالة يمكن وصف البنك بأنه في حالة إعسار مالي.

4-الإعسار المالي الكلي :وهي الحالة التي يكون فيها البنك عاجز عن مواجهة التزاماته المستحقة وتكون قيمة خصومه أكبر من قيمة أصوله أي هي حالة العجز التام عن التسديد حتى لو منح البنك فترة لإعادة تصحيح أوضاعه.

5- مرحلة الفشل القانوني :وهي مرحلة لا يستطيع البنك التحكم بالتعثر، الأمر الذي يتطلب اتخاذ اجراءات قانونية لإعلان الإفلاس أو التصفية[1]

- . [1]قدور هشام، **المرجع السابق**، ص43

الشكل رقم1_1:مراحل التعثر المالي

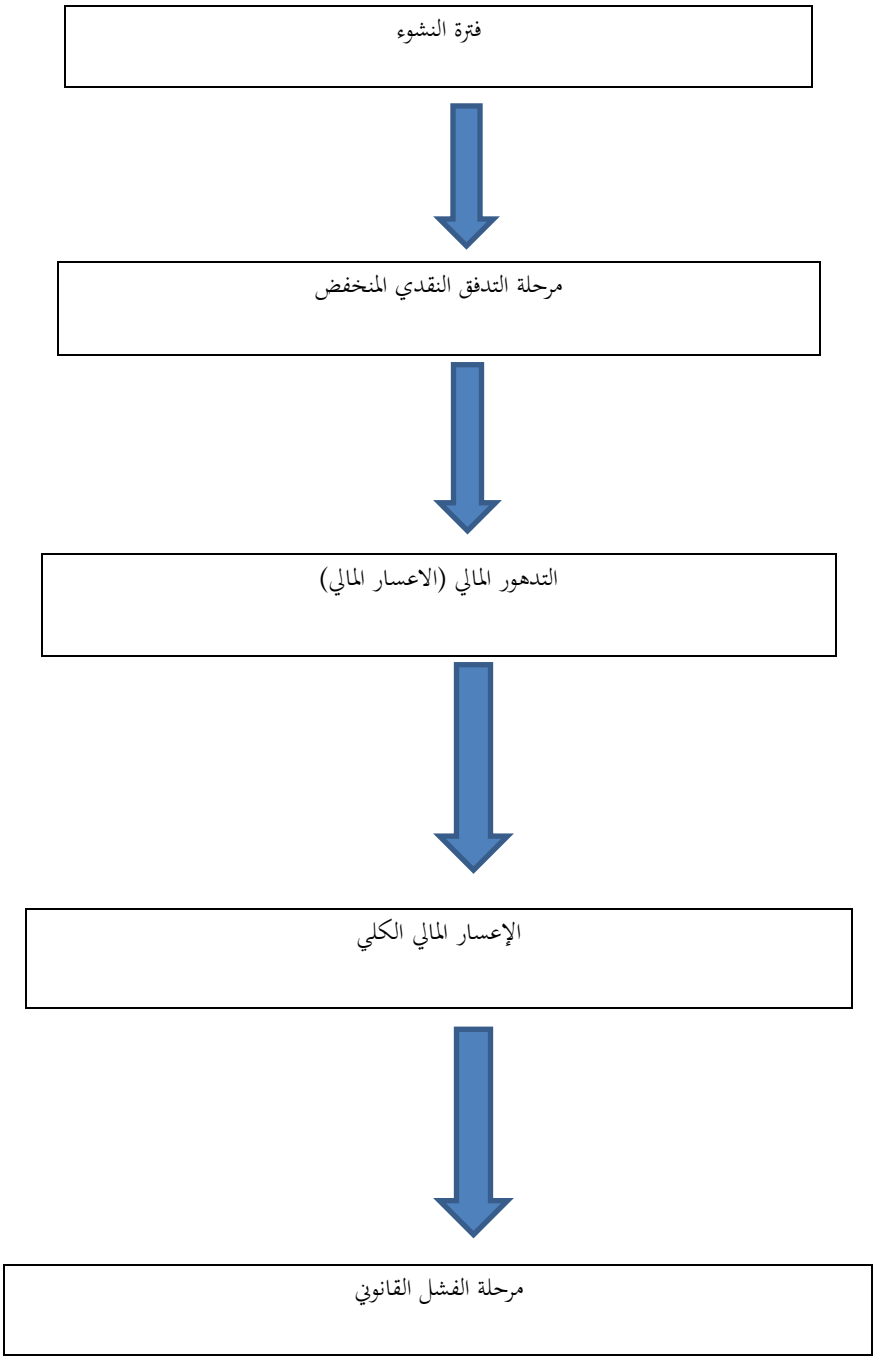

المصدر :من اعداد الطالبات

الفرع الثاني :أسباب التعثر المالي

التعثر المالي يعد نتيجة أو محصلة لتوليفة واسعة من العوامل، تختلف هذه الأسباب من بنك الى أخر ومن هذه الأسباب نجد ما يلي:

1-الأسباب المالية:

في مقدمة هذه الاسباب عدم التناسب بين رأس المال والقروض مما يعني خلل الهيكل التمويلي ويؤدي ذلك الى تراكم ديون المشروع بصورة تؤثر بالسلب على نتائج أعماله وظهور خسائر كبيرة مع فقدان السيولة النقدية وعجز عن الوفاء بديونه تجاه مختلف دائنيه لاسيما البنوك[1].

الأسباب الادارية:

تعتبر الاعتبارات الادارية بمثابة القاسم المشترك الأعظم في معظم المشروعات المتعثرة فالإدارة أيا كان مستواها والسياسات الادارية المنفذة في قطاعات أو ادارات المشروع وعدم توافر العناصر الادارية والفنية المتخصصة والتي تتلاءم وطبيعة النشاط ووجود الصراعات بين أعضاء الادارة العليا وتغليب المصالح الخاصة للمساهمين والملاك على النسب المطلوبة في ملكيةرأس المال ...الخ تعتبر من الأسباب الفعالة في الوصول بالمشروع المدين الى مرحلة التعثر[2].

3-الأسباب التسويقية:

تعد المسألة التسويقية من الأسباب التي تسبب في تعثر البنك، فقد يواجه بنك معين بمنافسة حادة لمنتجاته في السوق المحلية أو الخارجية يغذيها انخفاض الكفاءة السعرية والفنية لهذه المنتجات وسواء كان ذلك لاعتبارات خارجة عن نطاق البنك أم لا، هذه العوامل تعرقل الجهود التسويقية للمشروع ومما ساعد على ذلك عدم وجود جهاز تسويقي قوي لمواجهة التغيرات المحلية والخارجية[3].

- [1]محمد كمال خليل الحمزاوي ، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، ط.الثانية، منشاة المصارف، الإسكندرية، 2000 ، ص37

- . [2]محمد كمال خليل الحم ا زوي، **المرجع السابق**، ص368

[3]عبيدات محمدو فايز الجولاني، **أسباب تعثر المشروعات الصناعية في الأ ردن**، مجلة د ا رسات العلوم الانسانية، المجلد 20 (ا),العدد الثالث، 1993 .، ص106

4- الأسباب الفنية:

يمكن بلورة هذه الأسباب في الأخطاء المتصلة بتخطيط الاستثمار من البداية وعند اعداد دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروع ومن المعروف أن دراسة الجدوى تتضمن عددا من المراحل وهي على سبيل التتابع الزمني:

- ❖ دراسة السوق.
- ❖ دراسة الجدوى الفنية.

دراسة الجدوى المالية وتشمل:

الربحية الخاصة أو التجارية.

المطلب الثالث :أهمية التنبؤ بالتعثر المالي

يحوز التنبؤ بالتعثر على اهتمام الجهات العلمية والعملية وذلك لما يقدمه التنبؤ بالتعثر من مزايا ايجابية لمن يتوقعه في الوقت المناسب لذا كانت الأهداف الرئيسية لكل الأبحاث في الإخفاق من بدايات ظهورها وللتنبؤ بالتعثر أهمية كبيرة لدى الجهات الاتية[1]:

1-البنوك:

حيث تهتم بالتعثر لأثاره في:

- ❖ قروضها القائمة.
- ❖ قروضها التي قيد الدراسة .
- ❖ أسعار قروضها وشروطها.

2- المستثمرين :لتقويم سلامة استثماراتهم والتميز بين الاستثمارات المرغوب فيها من غير المرغوب فيها وبالتالي تحديد الاستثمارات الواجب التخلص منها خشية مزيد من الخسارة.

3-ادارة المؤسسات :للتعرف الى مؤشرات التعثرو التعامل مع أسبابهاو معالجتها قبل أن تستفحل.

[1]. - عبيدات محمد وفايز الجولاني، **المرجع السابق**، ص63

4- الجهات الرسمية :تجنبا للازمات في القطاع الخاص أو القطاع العام.

المبحث الثالث :بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي

من أبرز اغراض التحليل المالي فضلا عن اجراءات المقاربات وتقييم الأداء، هو استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر أو فشل البنوك ولما كان هذا الفشل يترتب عليه خسائر جسيمة للمتعامين مع هذه البنوك، برزت عدة محاولات لتطوير النماذج والأدوات التي من شأنها إعطاء تنبيه مبكر بدلائل الفشل لحماية هؤلاء المتعاملين من الخسائر وركزت هذه المحا ولات على استخدام النسب المالية في تصميم نماذج رياضية، يمكنها التنبؤ بالفشل.

المطلب الأول :نموذجALTMAN

قد أظهرت أولى الدراسات المختصة بالفشل المالي عام 1966 أعدهاBEAVER حيث عرض فيها نموذجا متطورا للنسب المالية المركبة تستخدم كإنذار مبكر للفشل المالي قبل حدوثه بفترة زمنية مناسبة[1].

الفرع الأول :نموذجALTMAN 1968

تعد دراسة Altman عام 1968 من الدراسات الهامة التي استخدمت النسب المالية للتنبؤ بفشل المؤسسات وقد استخدم "Altman" في بحثه مصطلح الإفلاس وقد اختار عينة مكونة من 33 مؤسسة صناعية أفلست خلال الفترة الزمنية من1946_1965 و 33 مؤسسة صناعية غير مفلسة مماثلة لمؤسسات المجموعة الأولى في نوع الصناعة وحجم الموجودات .

وقد استخدمAltman في بحثه أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات وهو أسلوب إحصائي يستخدم تصنيف المجموعات، بحسب خصائص كل مجموعة ويقوم هذا الأسلوب باشتقاق معادلة خطية تمييزية مكونة من المتغيرات المستقلة وفي بحثAltma هناك متغيران تابعان(المؤسسات المفلسة، المؤسسات غير المفلسة) إما الخصائص أو المتغيرات التمييزية المستقلة فهي النسب المالية وقد قام باحتساب 22 نسبة مالية وباستخدام أسلوب التحليل التمييزي تم انتقاء 5 نسب مالية اعتبرت الأفضل في التمييز بين المؤسسات المفسلة وغير المفلسة والتي يمكن من خلالها التنبؤ بالفشل أو التعثر وهذه النسب هي :

[1] -[1] ايمان انجو، **التحليل الانتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقت ا رض المصرفي الصناعي**، مذكرة ماجستير، علوم اقتصادية، جامعة تشرين، سوريا، 2007. ، ص108

- ❖ نسبة صافي رأس المال العامل الى مجموع الموجودات
- ❖ نسبة الأرباح المحتجزة الى مجموع الموجودات.
- ❖ نسبة صافي الربح قبل الفائدة والضريبة الى مجموع الموجودات.
- ❖ نسبة القيمة السوقية للأسهم الى القيمة الدفترية لإجمالي الديون.
- ❖ نسبة صافي المبيعات الى مجموع الموجودات.

تأخذ معادلة الارتباط التي تعتبر عن هذا النموذج الشكل التالي:

$$Z=0.012X1+0.014X2+0.033X3+0.006X4+0.010X5$$

حيث أن z هي القيمة التمييزية(z-score) وهي معيار التفريق بين المؤسسات المفلسة وغير المفسلة اما x1،x2، x3،x4،5 xهي النسب المذكورة سابقا وبنفس الترتيب ونلاحظ أن النسب التي اعتمها هذا النموذج تتناول أهم الابعاد التي يجب د ا رستها في المؤسسة وهي :السيولة، الربحية، الرفع المالي والنشاط.

وقد قام "Altman"باختبار هذا النموذج على عينات من المؤسسات الاقتصادية ولمدة 5 سنوات قبل الإفلاس، فكانت النتائج أن النموذج تمكن من التنبؤ بإفلاس المؤسسات بدقة وصلت الى % 95 في السنة الأولى % 72 ومن السنة الثانية % 42 في السنة الثالثةو % 29 في السنة الرابعه و% 36 في السنة الخامسة قبل الافلاس بموجب هذا النموذج تصنف المؤسسات محل الد ا رسة الى ثلاث فئات وفقا لقدرتها على الاستمرار, وهذه الفئات هي :

- ❖ _الفئة الأولى :فئة المؤسسات الناجحة أو القادرة على الاستمرار وذلك إذا كان : Z>: 2.99
- ❖ _ الفئة الثانية :فئة المؤسسات الفاشلة والمحتمل إفلاسها وذلك إذا:Z <1.81
- ❖ _الفئة الثالثة :فئة المؤسسات صعبة التنبؤ وبالتالي تحتاج الى دراسات أكثر تفصيلا وذلك عندمايكون: 1.8 <Z < 2.99.

وتشير الكثير من الدراسات الى النموذج Altmanيعتبر أحد النماذج التي تلجا اليها ادارة الائتمان بالتنبؤ بحالة العميل المقبلة وفيها اذا كان يتمتع بالانتماء الى فئة العملاء الناجحين أو فئة العملاء الذين يتسمون بأداء منخفض وبالتالي يتمتعون بدرجة ومخاطرة عالية .

المطلب الثاني :نموذج SHERROD1987

الفرع الأ ول: نموذجsherrod

اختلفت النماذج الخاصة بالتنبؤ بالفشل المالي من حيث الشكل مضمون فمن حيث الشكل كان القاسم المشترك بين معظمهم هو الاعتماد على النسب المالية، مع جميع هذه النماذج قد بنيت على نسب مالية تستخدم في قياس أو تقييم الجوانب المختلفة من النشاط : الربحية، الكفاءة، الرفع المالي وسياسات التوزيع، إلا أنها اختلفت فيما بينها من حيث الوزن النسبي الذي اعطته لكل نسبة من تلك النسب وفقا لاختلاف الظروف البيئية للشركة التي اعتمدت عينة البحث، ثم تطبيق نموذج sherrod على الشركة العامة لصناعة الأدوية ,ولهذا النموذج هدفين رئيسيين هما [1]:

- ❖ تقييم مخاطر الائتمان.
- ❖ التعثر المالي .

حيث يستخدم الهدف الأول من قبل البنوك لتقييم المخاطر الائتمانية عند منح القروض الى المشاريع الاقتصادية، أما الهدف الثاني فهو يستخدم للتأكيد على مبدأ استقرار المؤسسة في الحياة الاقتصادية وللتعرف على مدى قدرتها بموجب معادلة الارتباط التالية:

$$Z=17X1+19X2+3.5X3+20X4+1.21X5+0.1X6$$

مؤشر التعثر Z حيث أن:

X1:صافي رأس المال العامل / إجمالي الأصول.

X2:الأصول السائلة / إجمالي الأصول .

X3:إجمالي حقوق المساهمين / إجمالي الأصول.

X4صافي الأرباح قبل الض ا رئب / إجمالي الأصول.

[1] رافعة ابراهيم الحمداني وياسين طه ياسين القطان **استخدام نموذجsherrod لتنبؤ بالفشل المالي كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ،مجلد5(10) 2013** ، **ص 464 .**

X5:إجمالي الأصول / إجمالي الالتزامات .

X6:إجمالي حقوق المساهمين / الأصول الثابتة.

وقد منح كل مؤشر من المؤشرات السابقة وزنا ترجيحيا، حسب أهمية كل واحد منهما وهذه الاوزان يمكن توضيحها في الجدول التالي:

جدول رقم:(1_2) الوزن النسبي لكل مؤشر فيما يخص نموذج sherrod

المؤشر	الوزن	نوع المؤشر
X1	17	سيولة
X2	19	سيولة
X3	3.5	رفع
X4	20	ربحية
X5	1.2	رفع
X6	0.1	رفع

المصدر :حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي :لاغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، ط.ثالثة، الوراق لنشر والتوزيع، عمان،2 ص349

وبذلك تكون الاوزان النسبية الترجيحية للمؤشرات السابقة قد حققت الاوزان التالية حسب أهميتها وغايات النموذج:

- السيولة= 26
- الرفع المالي=4.8
- -الربحية= 20

إن قيمة (Z) كلما كانت مرتفعة كانت مخاطر التعثر قليلة أو عديمة المخاطرة وبالعكس إذا كانت منخفضة تكون مخاطر الوقوع بالتعثر المالي عالية .

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تطرقنا الى المفاهيم الاساسية حول الاداء المالي بالاضافة الى اهم مصادر الاداء والعوامل المؤثرة فيه المستخدمة في البنوك .

من خلال ذلك ايضا تم التوصل الى ان الاداء المالي اسلوب في غاية الاهمية ويتصف بدقة كبيرة عند استخدامه في التقييم يمكن تحديد مراكز القوة ونقاط الضعف و فعالية في تحقيق الاهداف التي تسعى اليها البنوك .

كما تطرقنا ايضا الي قضية التعثر المالي والتي تعد اخطر اختلالات في موازينها حيث تصنفها في اوضاع و ظروف حرجة كما تم التعرف على نماذج التنبؤ التي تعتبر منبه مبكر على التعثر قبل حدوثه.

تمهيد:

بعد أن تطرقنا من خلال الفصل السابق الى التحليل النظري لأهم ما ورد عن الأداء المالي والتعثر المالي واستعمالات التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المالي، قمنا من خلال الفصل الثاني بدراسة ميدانية على مستوى القرض الشعبي الوطني – وكالة الوادي .

وذلك من خلال تصنيف قروض البنك للوصول الى التعثر المالي من أجل ذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل الى المباحث التالية:

المبحث الأول :تقديم عام حول بنك القرض الشعبي الوطني.

المبحث الثاني :تصنيف القروض الممنوحة من طرف البنك.

المبحث الأول :تقديم عام لبنك القرض الشعبي الوطني

يعتبر البنك الوطني الجزائري كغيره من البنوك التي تلعب دورا فعالا في جناح التنمية الاقتصادية فهو يحتل مكانة هامة ضمن الجهاز المصرفي في الجزائر.

المطلب الأول:تعريف مكان التربص

تعريف بنك القرض الشعبي الوطني:

أولا : نشأة القرض الشعبي الجزائري:

ظهر القرض الشعبي الجزائري بعد الاستقلال بمو جب المرسوم رقم336 _36 والصادر في29 ديسمبر1996.الصادر في الجريدة الرسمية برأسمال يقدر ب :حوالي 15 مليون دينار انطلاقا من شبكات موروثة عن:

1_بنوك شعبية والمتمثلة في:

- BPCIA – .البنك الشعبي التجاري والصناعي للجزائر.
- BPCIC – .البنك الشعبي التجاري والصناعي لقسنطينة.

- ❖ - BPCIO.البنك الشعبي التجاري والصناعي لوهران

2_بالإضافة إلى اندماج ثلاث بنوك أجنبية أخرى وهي:

- ❖ - :SMC.شركة مارسيليا للإقراض.
- ❖ - CFCB.الشركة الفرنسية للإقراض والبنوك.
- ❖ البنك المختلط الجزائري المصري.

وكانت مهامه عند إنشائه تتمثل في تمويل النشاطات الحرفية والفندقية والسياحية والصيد والنشاطات الملحقة به، والتعاونيات الإنتاجية غير الحرفية.

وفي سنة 1985 ساهم في إنشاء بنك التنمية المحلية، وفي 14 أفريل 1990 تحصل القرض الشعبي الجزائري على اعتماده بعد أن استوفى كل الشروط التي أقرها قانون النقد والقرض، ليصبح بذلك ثاني بنك شعبي يحصل على اعتماده من طرف مجلس النقد والقرض، ولقد تطور رأس ماله من سنة 1966 إلى غاية 2000 كمايلي:

-في سنة 1966 رأسماله يقدر ب 15 :مليون دج.

-في سنة 1983 رأسماله يقدر ب 200 :مليون دج.

-في سنة 1992 رأسماله يقدر ب 506 :مليار دج.

-في سنة 1994 رأسماله يقدر ب 9031 :مليار دج.

-في سنة 1996 رأسماله يقدر ب 1306 :مليار دج.

-في سنة 2000 رأسماله يقدر ب 2106 :مليار دج

ثانيا : تركيبة مجلس الإدارة للقرض الشعبي الجزائري CPA: تتمثل فيما يلي:

1. مجلس الإدارة :يتكون من 10 أعضاء، منهم الرئيس وإداريين ممثلين للدولة و 5 أفراد خارجية مؤهلة وإداريين ممثلين للعمال.
2. الإداريين الممثلين للدولة.

3. الشخصيات الخارجية:

- ❖ المدير العام للمركز الوطني للسجل التجاري.
- ❖ المدير العام لمؤسسة جزائرية للطاقة سونا طراك –سون لغاز
4. ممثل إداري يمثل العمال

المطلب الثاني: وظائف بنك القرض الشعبي الوطني CPA

– مهام القرض الشعبي الجزائري وكالة الوادي: وتتمثل في:

- ❖ توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات خاصة التجارة الخارجية.
- ❖ مواكبة التطورات الجديدة التي يشهدها العالم، وذلك بتطوير منتجات مصرفية و الإعتماد على التكنولوجيا في إنتاج منتجات وخدمات مصرفية جديدة.
- ❖ تنفيذ جميع العمليات المصرفية وفقا للقوانين المعمول
- ❖ توفير وتطوير شبكات جديدة، ووضع وسائل حديثة وأجهزة وأنظمة معلوماتية.
- ❖ دراسة السوق المصرفية وتجزئتها على حسب سلوك واحتياجات ورغبات زبائنه.
- ❖ العمل على زيادة وتنمية الموارد بأقل التكاليف في ظل الإمكانيات المالية والنقدية المتاحة.
- ❖ تحسين العلاقات مع الزبائن خاصة من خلال اللباقة وحسن المعاملة من طرف الموظفين بالبنك.
- ❖ يقوم بعملية البناء والتشييد من خلال القروض متوسطة وطويلة الأجل ، كما يقوم بتمويل مختلف
- ❖ المؤسسات الخاصة بالخدمات.
- ❖ استقبال الودائع وجمع رؤوس الأموال على أشكال مختلفة،(حسابات جارية، حسابات الرصيد، سندات الصندوق، دفاتر الادخار...الخ)

المطلب الثالث:الهيكل التنظيمي للوكالة

تضم وكالة الوادي حاليا 22 عاملا حسب هيكلها التنظيمي أما عن مصالحها نجدها تتكون من:

1-**مدير الوكالة** :يعين من طرف الرئيس المدير الهام للبنك بالجزائر العاصمة حين يكلف بالمهام منها التالية:

- ❖ يشرف على تسيير البنك.
- ❖ تمثيل البنك أمام الهيئات الرسمية للولاية مثل :الدائرة المحكمة البلدية... الخ.

2- -**مصلحة الأمانة** :تعد سكرتارية المدير مساعدة له، تقوم باستقبال البريد الوارد و إرسال البريد الصادر.

3_**مصلحة الصندوق** :تعتبر من أهم المصالح في البنك حين تنقسم إلى قسمين قسم الواجهة وقسم ما وراء الواجهة:

- ❖ **قسم الواجهة** :يضم الشباك يقوم بتلقي الودائع من طرف الزبائن وصرف الشيكات، ويقوم الصندوق بإدارته.
- ❖ **قسم ما وراء الواجهة** :قسم يتم فيه نقل مبالغ من حساب إلى حساب آخر حيث أوامر التحويل تنفذ، إلا على الحساب المفتوح بشبابيك الوكالة.

-**المقاصة** :يقوم هذا القسم بتسوية الديون ما بين البنوك، فهو فرع خاص لاستخراج قوائم الأعمال اليومية

4_**مصلحة الإدارة:**

-خلية المراقبة :تعمل هذه الخلية على رقابة جميع العمليات التي مرت على الوكالة من معاملات السحب والإيداع وعملية التحويل وعمليات تسيير البنك.

-قسم متابعة الموظفين :حيث يقوم بكل شؤون الخاصة بالموظفين من خصم الغيابات وصرف العلاوات.

-قسم التجارة الخارجية :تقوم هذه المصلحة بالعمليات التالية:

- ❖ التوطين :تعني خصم البنك على فواتير الاستيراد أو التصدير بعد معالجتها من طرف محاسب هذه المصلحة.
- ❖ قسم التعهدات الخارجية :يتم فيه فتح الإعتماد المستندي بمختلف أنواعه والتسليم المستندي من و إلى الخارج.

5_**مصلحة القروض** :تقوم هذه المصلحة بالعمليات المراقبة والتسيير لعمليات القروض دراسة ملفات طلبات القروض.

الشكل(2_1): الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري" وكالة الوادي."

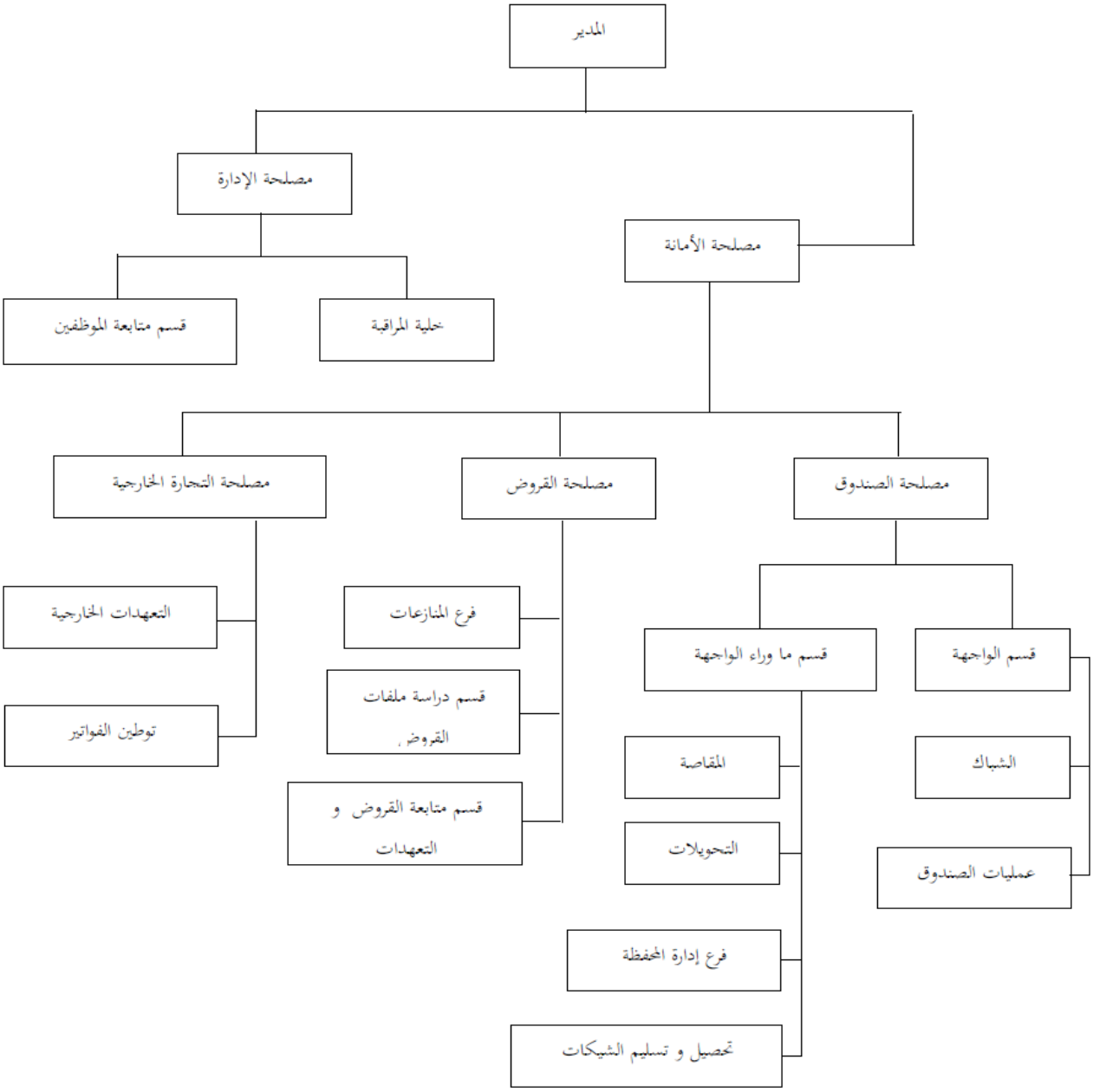

المصدر : القرض الشعبي الجزائري وكالة الوادي

المبحث الثاني: تصنيف القروض الممنوحة من طرف البنك

يعتبر القرض الشعبي الوطني من بين البنوك التي تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني وذلك بمنح القروض بأنواعها لمختلف الجهات منها الدولية والخواص ما سيتم تقديمه في هذا المبحث.

المطلب الأول :تصنيف القروض حسب القطاعات

الفرع الأول :تصنيف القروض حسب القطاعات لسنة 2016

الجدول(2_1): تصنيف القروض الممنوحة من طرف البنك حسب القطاعات لسنة2016 .

الوحدة 1000 :دج

القطاع	عدد القروض	القيمة	النسبة
وكالة دعم تشغيل الشباب	06	12266	%58
الصندوق الوطني للتامين على البطالة	04	9766	%32
وكالة تسيير القروض المصغرة	03	1012	10%
الاجمالي	13	23 044	%100

المصدر :من اعداد الطلبة استنادا لمعطيات البنك

نلاحظ من الجدول أعلاه لسنة 2016 توزيع القروض غير محصلة حسب القطاعات حيث تأخذ وكالة دعم الشباب أكبر نسبة تقدر ب40% بينما ياخذ الصندوق الوطني للتامين على البطالة بنسبة 30%اما وكالة تسيير القروض المصغرة فتأخذ اقل نسبة من طرف البنك اذ تقدر ب10%.

الشكل رقم(2_2): نسبة القروض الممنوحة من طرف البنك حسب القطاعات لسنة2016

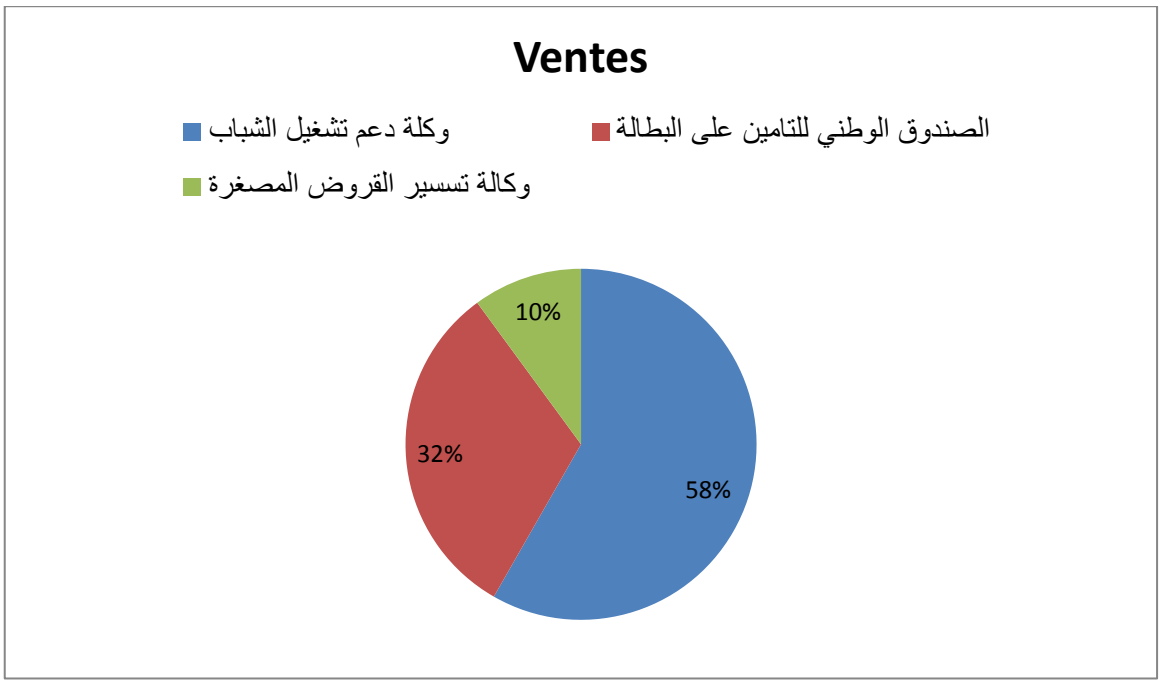

المصدر :من اعداد الطالبات استنادا للجدول أعلاه

الفرع الثاني :تصنيف القروض حسب القطاعات لسنة2017

الجدول رقم(2_2): تصنيف القروض من طرف البنك لسنة 2017

الوحدة 1000 : دج

القطاع	عدد القروض	القيمة	النسبة
وكالة دعم تشغيل الشباب	11	11178	51%
الصندوق الوطني للتامين على البطالة	94	9344	39%
وكالة تسيير القروض المصغرة	30	1288	10%
الاجمالي	108	21810	100%

المصدر :من اعداد الطالبات استنادا لمعطيات البنك

نلاحظ من الجدول اعلاه لسنة 2017مقارنة بسنة 2016 انه كذلك تاخذ وكالة دعم تشغيل الشباب اكبر نسبة للقروض الغير محصلة بنسبة 51% يليها الصندوق الوطني للتامين على البطالة بنسبة 39%اما وكالة تسيير القروض المصغرة باقل نسبة اذ تقدر ب10 %.

الشكل رقم(2_3): نسبة القروض الممنوحة من طرف البنك لسنة 2017

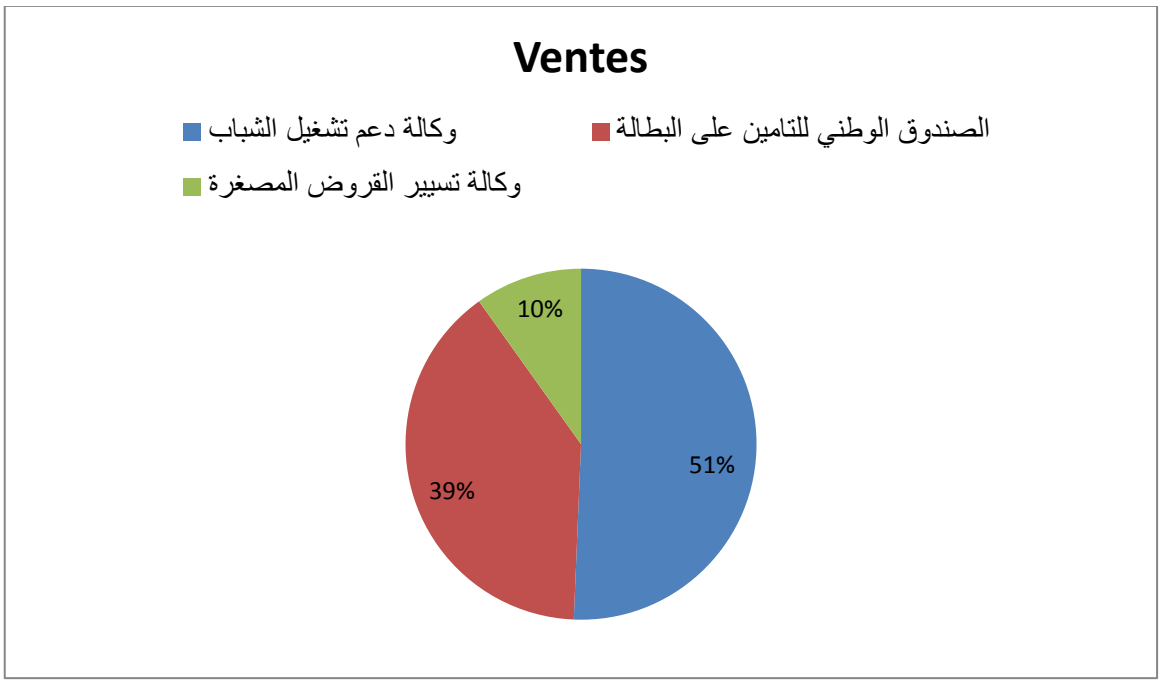

المصدر :من اعداد الطالبات استنادا للجدول أعلاه

نلاحظ من خلال تصنيف القروض غير المحصلة حسب القطاعات للسنتين 2016_2017 أن أكبر نسبة هي للقروض المدعمة لتشغيل الشباب مما يؤدي هذا للتعثر المالي للبنك.

المطلب الثاني :تصنيف القروض حسب نوع النشاط.

الفرع الأول :تصنيف القروض حسب القطاعات لسنة2016.

الجدول رقم(2_3): تصنيف القروض الممنوحة حسب نوع النشاط لسنة2016

الوحدة:1000دج

نوع النشاط	عدد القروض	القيمة	النسبة
قروض الاستغلال	0	0	0
قروض استثمارية	56	1899	%87
قروض عقارية	08	957	%13
الاجمالي	64	2856	%100

المصدر :من اعداد االطالبات استنادا لمعطيات البنك

نلاحظ من الجدول أعلاه لسنة 2016 توزيع القروض غير المحصلة حسب النشاط وتأخذ القروض الاستثمارية أكبر نسبة تقدر ب 87.5 % :بينما تأخذ القروض العقارية نسبة تقدر ب 12.5 % ,أماقروض الاستغلال فهي معدومة.

الشكل رقم(2_4): نسبة القروض الممنوحة من طرف البنك حسب نوع النشاط لسنة2016

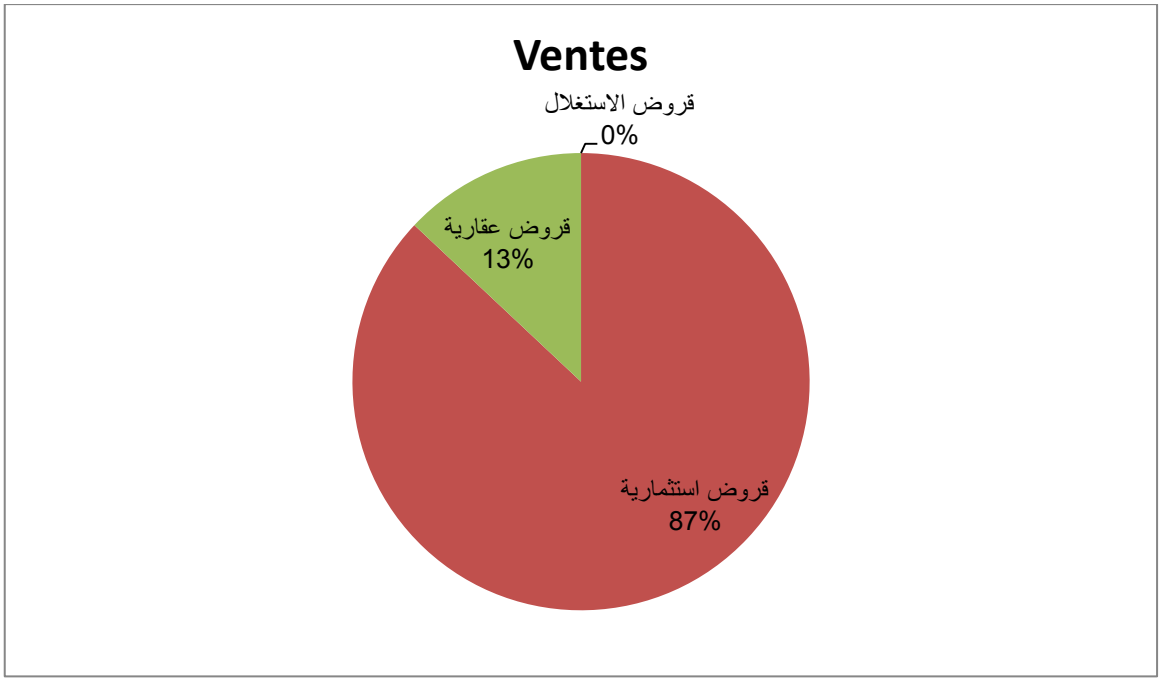

المصدر :من اعداد الطالبات استنادا للجدول أعلاه

الفرع الثاني :تصنيف القروض حسب النشاط لسنة2017

الجدول رقم(2_4): تصنيف القروض الممنوحة حسب نوع النشاط لسنة2017

الوحدة 1000 : دج

نوع النشاط	عدد القروض	القيمة	النسبة
قروض الاستغلال	0	0	0
قروض استثمارية	108	1911	89%
قروض عقارية	13	899	%11
الاجمالي	121	2810	100%

المصدر :من اعداد الطالبات استنادا لمعطيات البنك

نلاحظ من الجدول أعلاه لسنة 20017 مقارنة بسنة 2016 كذلك تأخذ القروض الاستثمارية أكبر نسبة تقدر ب89% بينما القروض العقارية تأخذ 11 % .

الشكل رقم(2_5): نسبة القروض الممنوحة من طرف البنك حسب نوع النشاط لسنة2017

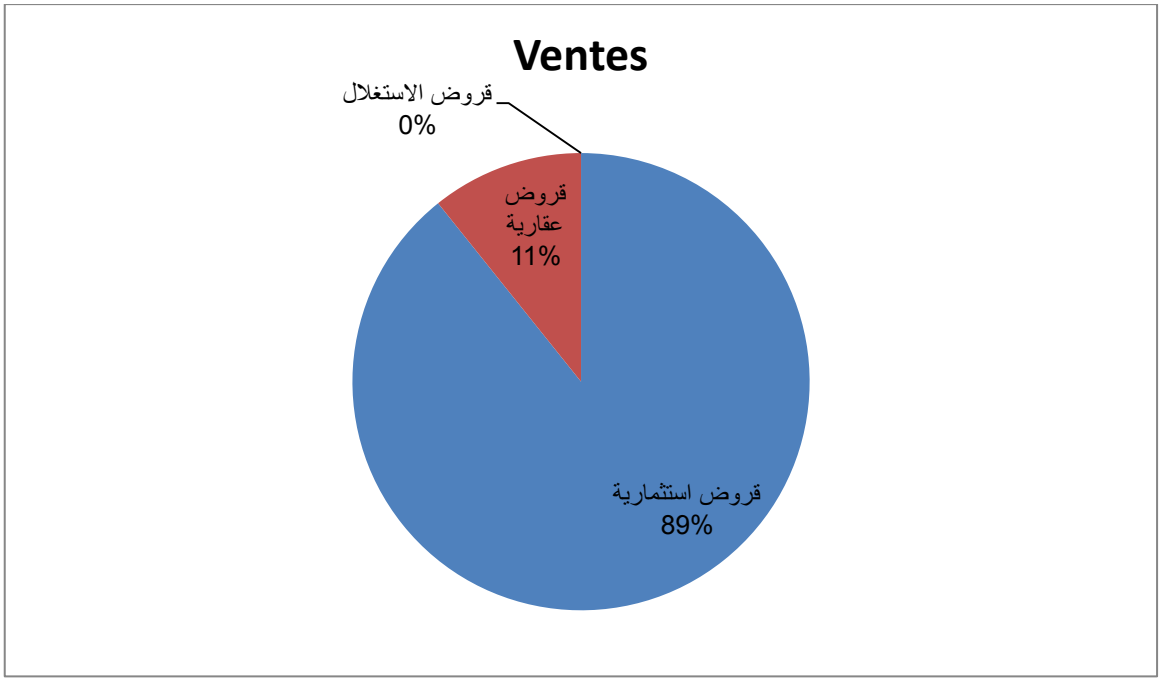

المصدر :من اعداد الطالبات استنادا للجدول أعلاه

نلاحظ من خلال تصنيف القروض غير محصلة حسب النشاط لسنتي 2016_2017 أن أكبر نسبة للقروض هي للقروض الاستثمارية مما تؤدي الى التعثر المالي للبنك في حالة عدم السداد.

المطلب الثالث :القروض المحصلة والقروض غير المحصلة.

الفرع الأول :نسب القروض المحصلة وغير المحصلة حسب القطاعات لسنتي 2016_2017.

الجدول رقم(2_5): نسب القروض المحصلة وغير المحصلة حسب القطاعات لسنتي 2016_2017

القطاع	2016		2017	
	محصلة	غير محصلة	محصلة	غير محصلة
وكالة دعم تشغيل الشباب	12%	88%	25%	75%
الصندوق الوطني لتامين على البطالة	11%	89%	5%	95%
القروض العقارية	6%	%94	6%	%94

المصدر :من اعداد الطالبات استنادا لمعطيات البنك

الشكل رقم(2_6): نسبة القروض المحصلة والغير المحصلة حسب القطاعات لسنة2016

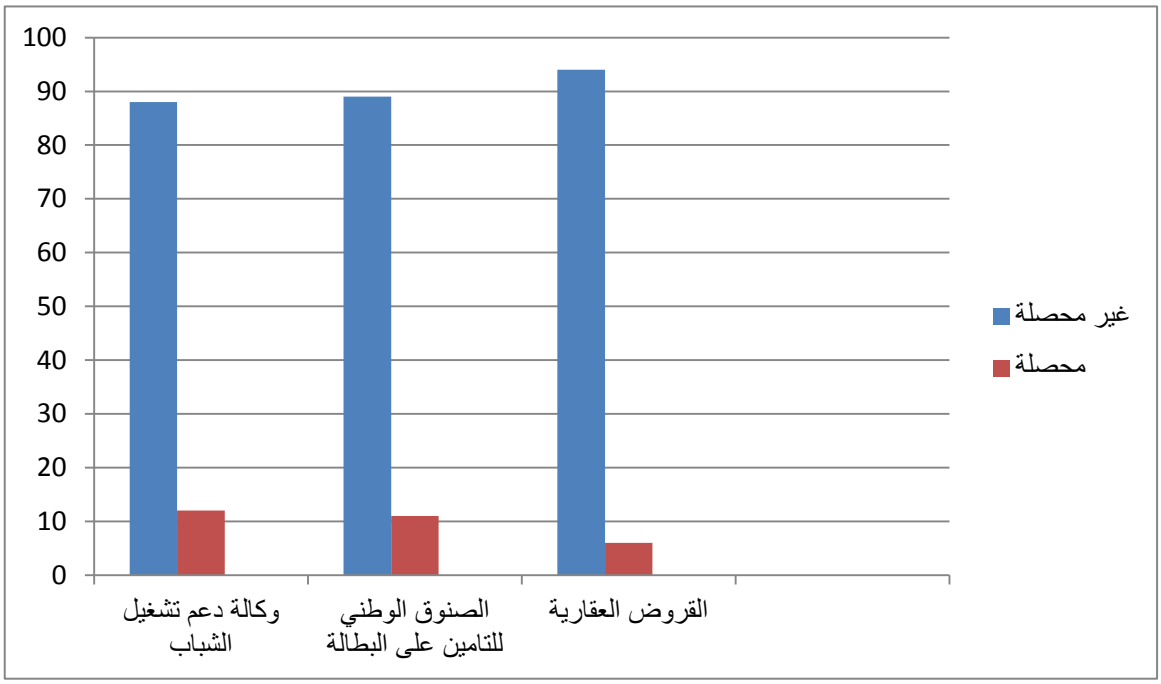

المصدر :من اعداد الطالبات استنادا للجدول أعلاه

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن نسبة القروض الغير المحصلة مرتفعة بالنسبة للقروض المحصلة حسب القطاعات لسنة 2016.

الشكل رقم(2_7): نسبة القروض المحصلة والغير المحصلة حسب القطاعات لسنة2017

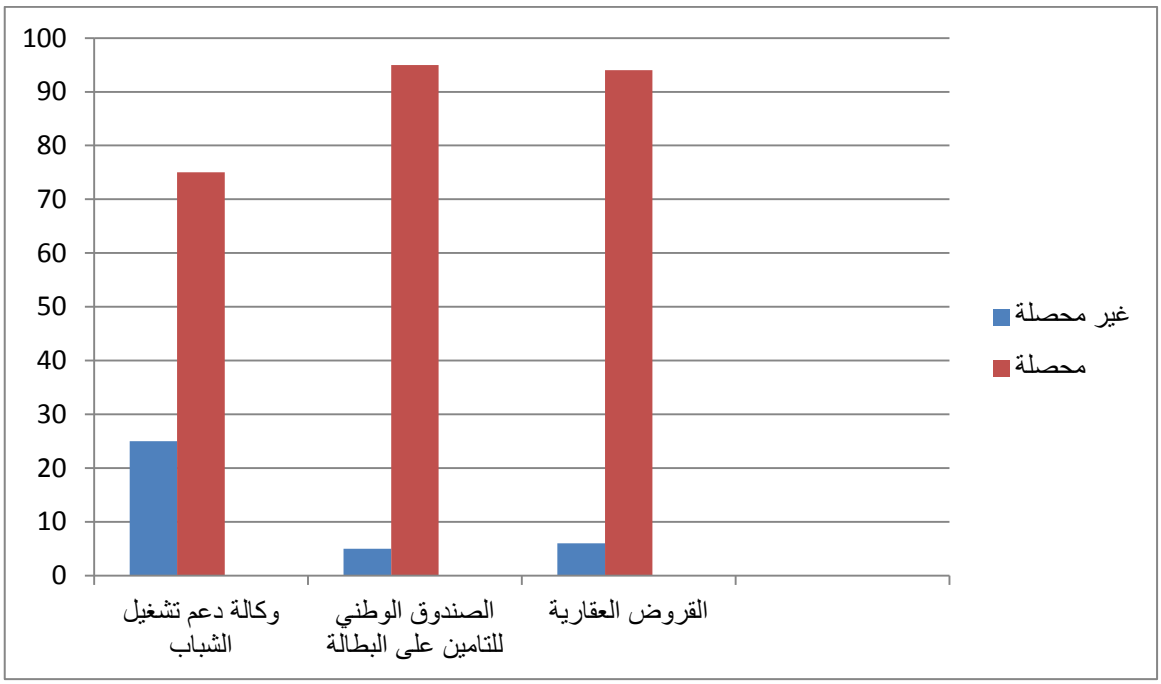

المصدر :من اعداد الطالبات استنادا للجدول أعلاه

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن نسبة القروض الغير المحصلة مرتفعة بالنسبة للقروض المحصلة حسب القطاعات لسنة 2017.

الفرع الثاني :نسب القروض المحصلة وغير المحصلة حسب نوع النشاط لسنتي 2016_2017.

الجدول (2–6): نسب القروض المحصلة وغير المحصلة حسب نوع النشاط لسنتي 2016_2017.

القطاع	2016		2017	
	محصلة	غير محصلة	محصلة	غير محصلة
قروض الاستغلال	0	0	0	0
قروض استثمارية	22%	78%	30%	70%
القرض المصغر	20%	80%	25%	75%

المصدر :من اعداد الطالبات استنادا لمعطيات البنك

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة القروض غير المحصلة مرتفعة بالنسبة للقروض المحصلة حسب نوع النشاط لكلا السنتين.

نلاحظ من خلال الأشكال السابقة أن نسب القروض غير المحصلة مرتفعة بكثير بالنسبة للقروض المحصلة وذلك في السنتين حسب القطاعات وحسب نوع النشاط وهذا ما يؤدي للتعثر المالي للبنك.

خلاصة الفصل:

يعتبر القرض الشعبي الوطني من أهم البنوك الممولة للاقتصاد الوطني فمن خلال دراستنا التي قمنا بها على مستوى وكالة القرض الشعبي الوطني وكالة الوادي اذ تم إعطاء بطاقة فنية من حيث النشأة والتعريف والمهام والهيكل التنظيمي وجدنا أن الوكالة تعاني من صعوبات في تسيير القروض لذا وجدنا مشكلة القروض المتعثرة، أما على مستو البنك ككل فإن وضعيته حسنة.

يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات التي تستخدم في التنبؤ بالتعثر المالي وذلك من خلال النسب المالية التي تدخل في بناء نماذج للتنبؤ المبكر للخطر قبل وقوعه لذلك حاولنا أن نناقش هذا الموضوع من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة التي تدور حول ما مدى مساهمة دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالتعثر المالي في البنوك.

ومن خلال الدراسة توصلنا الى ما يلي:

- **اختبار الفرضيات:**

_من خلال ما تناولناه في الفصل الثالث حول تصنيف القروض الممنوحة من طرف البنك حسب القطاعات وحسب نوع النشاط يتضح أن نسبة القروض المحصلة أقل من نسبة القروض غير المحصلة وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى حيث أنه توجد علاقة بين القروض المتعثرة والتعثر المالي للبنك.

_من خلال ما تناولناه في الفصل الأول حول المفاهيم الأساسية للأداء المالي و التعثر المالي تتضح أهمية الأداء المالي ودوره في التنبؤ بالفشل المالي هو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية حيث أنه توجد علاقة بين تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالتعثر المالي للبنك.

- **النتائج:**

من خلال بحثنا توصلنا الى النتائج التالية:

_ التعثر ليس بالضرورة توقف البنك عن نشاطه وإنما هو علامة على وجود خلل فيه ويمكن التنبؤ به من خلال التحليل المالي ومؤشراته.

_ عدم استعمال التحليل المالي في البنوك الجزائرية لاغراض أخرى كبناء نماذج التنبؤ بالتعثر المالي، حتى يمكنها أن تتعرف على بوادره في الوقت المناسب والملائم، حتى تأخذ على عاتقها الاجراءات اللازمة للمراجعة وتحسين أدائه.

- **الاقتراحات:**

على ضوء النتائج السابقة نقترح ما يلي:

_ضرورة قيام البنوك بعقد دورات مختصة في جانب التحليل المالي وتدريب الموظفين على كيفية استخدام وتطبيق نماذج التنبؤ بالتعثر المالي.

_وضع لجنة مراقبة المشروعات للمقترضين باعتبار القروض المتعثرة تؤدي الى التعثر المالي للبنك.

- **أفاق الدراسة:**

نرجو أن نكون قد ساهمنا ولو بقدر بسيط في الإلمام بمختلف جوانب الموضوع وازالة الغموض والالتباس إلا أننا نأمل أن تكون نقائص هذه الدراسة منطلقا لبحوث ودراسات مستقبلية أخرى ومن أجل ذلك نقترح بعض المواضيع البحثية:

- ❖ بناء نموذج لتنبؤ بالتعثر المالي في مجموعة من البنوك.
- ❖ استخدام التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المالي في البنوك.

أولا :المراجع باللغة العربية

1) علي شيتور، **مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي**، مذكرة لنيل شهادة الماستر,كلية علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2013_2014.

2) ابراهيم محمد المحاسنة، **ادارة وتقييم الأداء الوظيفي**، دار جرير، البحرين،2013

3) سامح عبد المطلب عامر، **ادارة الأداء**، دار الفكر، عمان2011 .

4) حنفي عبد الغفار، **تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009.

5) دريد كامل ال شبيب، **ادارة البنوك المعاصرة**، ط.الاولى، دار المسيرة، عمان -الأردن، 2012.

6) محمد كمال خليل الحم ا زوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، ط.الثانية، منشاة المصارف الإسكندرية،2000 .

7) عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية:قياس وتقييم**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير،كلية علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2000 _2002.

8) بمبا العيد، **مساهمة محاسبة التكاليف في تحسين الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة، لنيل شهادة الماستر، كلية علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2013_2014.

9) هلا بسام عبد الله الغصين، **استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات**، رسالة ماجستير،تخصص ادارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة غزة، فلسطين،2004 .

10) صالح قريشي، **اختبار دور النسب المالية في التنبؤ بالتعثر المالي**، مذكرة لنيل شهادة ماستر،تخصص مالية مؤسسة، كلية علوم اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2013 .

11) قدور هشام، **دور التحليل المالي في تصنيف البنوك للمؤسسات الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص مالية وحاكمية الشركات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013_2014.

12) رفعة اب ا رهيم الحمداني وياسين طه ياسين القطان، **استخدام نموذج sherrod للتنبؤ بالفشل المالي**, كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، مجلد5 (10),2013.

13) ريحان شريف وآخرون **الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية -من التشخيص الى التنبؤ ثم العلاج**،مناهج التشخيص واستش ا رف المخاطر، ملتقى بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة باجي مختار، عنابة،الجزائر،2012 .

14) عبيدات محمد وفايز الجولاني، **أسباب تعثر المشروعات الصناعية في الأ ردن**، مجلة دراسات العلوم الانسانية، المجلد20(أ)، العدد الثالث،1993 .

ثانيا :المراجع باللغة الأجنبية

15) A. hammadouche, Critères de mesure de performance des entreprises industrielles dans les P.V.D, thèse de doctorat d'état, institut de science économique-université d'Alger 1992.

16)http://www.amawi.info/wp 19 :16.

تصنيف القروض حسب القطاعات والنشاطات

النسبة		القيمة		عدد القروض		
2017	2016	2017	2016	17	16	**السنوات**
51%	58%	11178	12266	11	6	**وكالة دعم تشغيل الشباب**
39%	32%	9344	9766	94	4	**الصندوق الوطني للتامين على البطالة**
10%	10%	1288	1052	30	3	**+وكالة تسيير القروض المصغرة**
11%	13%	899	957	13	8	**القروض العقارية**
89%	87%	1911	1899	108	56	**+ قروض الاستثمار**
00	00	00	00	00	00	**قروض الاستغلال**

القروض غير المدفوعة

النسبة				
2017		2016		**السنوات**
غير محصلة	محصلة	غير محصلة	محصلة	**القروض**
75%	25%	88%	12%	**وكالة دعم تشغيل الشباب**
94%	6%	89%	11%	**الصندوق الوطني للتامين على البطالة**
70%	30%	78%	22%	**القروض المصغر**

+ملاحظة هذه القروض غير معنيه بالديون غير المدفوعه

المحتويات

مقدمة

الفصل الأول:

مدخل نظري حول

الأداء المالي

الفصل الثاني : دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري

الخاتمة

المراجع

الملاحق

الملخص

تعتبر القروض الممنوحة من طرف البنوك الجانب الأكثر أهمية في ميزانية البنك ومن خلالها يقوم البنك بتمويل أكبر قدر من المشاريع والمساهمة في التنمية الاقتصادية وعلى الرغم من أن منح القروض يعتبر من الوظائف الأساسية للبنك، إلا أنها قد تكون مصدر للخطر الذي يؤدي الى التعثر المالي للبنك لذلك تهدف هذه الدراسة الى التعرف الى أي مدى مساهمة تقييم الأداء المالي للتنبؤ بتعثر القروض البنكية ولتحقيق ذلك استخدامنا ونموذج التنبؤ Altmanو sherrod لمحاولة الكشف المبكر عن التعثر المالي للبنك ومعالجته.

الكلمات المفتاحية :أداء مالي، تقييم، التعثر المالي، التنبؤ، نسب مالية.

Absarat

Loans granted by commercial banks represents the most important element in their budgets and throught these loons the bank fimancel projects and contribt to economic development, despite the fact that the lending process represent one of the basic function of the bank, by they may be a source of risk lending to fimancel distress this study aimed to identify the extent of the contribution of the financial performance assessment in predecting a stalled bank loans during the use of Altman and sherrod model for early etetection of financial distress and treat it.

Key wards : financial performance, Assessment, financial distress, predection,